



المقومات الاقتصادية في موريتانيا وانعكاساتها التنموية

أبو المعالي الحسن ديدي

دكتور باحث في الجغرافيا البشرية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة نواكشوط - موريتانيا

mealy7mealy@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0003-9149-1289>

تاريخ الاستلام 2026/07/11 تاريخ القبول 2026/08/02 تاريخ النشر 2026/10/01

الوصول مفتوح

مقالة بحثية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة المقومات الاقتصادية في موريتانيا وتحلل انعكاساتها التنموية على المجتمع والمجال. وتهدف إلى إبراز طبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة في البلاد، بما في ذلك الموارد الطبيعية والقطاعات الإنتاجية والبنى الاقتصادية الأساسية، مع التركيز على مدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العلاقة بين هذه المقومات والواقع التنموي، من خلال إبراز التحديات المرتبطة بضعف استغلال الموارد، وتفاوت توزيعها الجغالي، ومحدودية البنى التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي. وتعتمد الدراسة على مقارنة جغرافية تحليلية تجمع بين الوصف والتحليل لتفسير أبعاد العلاقة بين الاقتصاد والتنمية في موريتانيا. وتخلص الدراسة إلى أن توفر المقومات الاقتصادية لا ينعكس دائما بشكل مباشر على التنمية، بسبب وجود اختلالات بنيوية وإدارية تحد من فعالية استثمار هذه الموارد.

الكلمات المفتاحية: المقومات الاقتصادية، التنمية، موريتانيا، الموارد الطبيعية، التنمية الجغالية، البنية

التي تحتية.



حقوق النشر محفوظة للمؤلف (المؤلفين) 2026. يُوزع هذا المقال بموجب بنود ترخيص المشاع الإبداعي نَسَب المصنّف 4.0 الدولي (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>), والذي يسمح باستخدام والتوزيع وإعادة الإنتاج غير المقيد في أي وسيط، شرط الإشارة إلى المؤلف (المؤلفين) الأصلي (الأصليين) والمصدر، وتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، وتوضيح ما إذا تم إجراء أي تغييرات.

Economic Resources in Mauritania and Their developmental Impacts

Ebu Al Mealy Al Hassan Didi

Researcher Doctor in Human Geography

Faculty of Arts and Humanities – University of Nouakchott – Mauritania

mealy7mealy@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0003-9149-1289>

Received: 11/07/2026

Accepted: 02/08/2026

Published 01/10/2026

Research Article

open Access

Abstract:

This study examines the economic potentials of Mauritania and analyzes their developmental implications on society and space. It aims to highlight the country's main economic resources, including natural resources, productive sectors, and basic economic infrastructure, while assessing their contribution to development processes. The study also investigates the constraints related to limited resource exploitation, uneven spatial distribution, and insufficient supporting infrastructure. Using a geographical analytical approach, it combines description and analysis to explain the relationship between economy and development in Mauritania. The findings indicate that the availability of economic resources does not automatically translate into development outcomes due to structural and institutional constraints.

Keywords: Economic potentials, development, Mauritania, natural resources, spatial development, infrastructure.



The Author(s) 2026. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License(<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.



أولاً: المقدمة:

تعد المقومات الاقتصادية إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية في موريتانيا، إذ تتوفر البلاد على ثروات طبيعية هامة، وقطاعات إنتاجية متعددة، وإمكانات مجالية واعدة، إلا أن هذه المقومات لم تنعكس بالشكل المطلوب على مؤشرات التنمية. وعلى الرغم من وفرة بعض الموارد الاقتصادية في البلاد، فإن الواقع التنموي يكشف عن وجود اختلالات واضحة تتجلى في ضعف استغلال هذه الموارد، وتفاوت توزيعها المجالي، إضافة إلى محدودية البنية التحتية الداعمة للنشاط الاقتصادي، وهو ما يطرح تساؤلات جوهرية حول طبيعة العلاقة بين توفر المقومات الاقتصادية ومستوى التنمية المحقق. وتكتسي دراسة هذه العلاقة أهمية بالغة من منظور جغرافي وتنموي، كونها تتيح فهم التفاعل بين المجال والاقتصاد، وتفسير التباين القائم بين الإمكانيات المتاحة ومستويات التنمية الفعلية. كما تساهم في إبراز العوامل البنوية والمؤسسية التي تعيق تحويل الموارد الاقتصادية إلى تنمية مستدامة وشاملة. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المقال إلى تحليل المقومات الاقتصادية في موريتانيا، واستكشاف انعكاساتها التنموية، من خلال مقارنة جغرافية تحليلية تجمع بين الوصف والتفسير، بهدف إبراز أوجه القوة والقصور في المنظومة الاقتصادية الوطنية، وتفسير الفجوة القائمة بين الإمكانيات والنتائج التنموية.

1. إشكالية الدراسة:

تتمتع موريتانيا بمجموعة من المقومات الاقتصادية المهمة التي تشمل الموارد الطبيعية المتنوعة، والإمكانات الجغرافية، والقطاعات الإنتاجية الواعدة، غير أن هذه المقومات لم تترجم بالشكل الكافي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة. ويلاحظ استمرار وجود فجوة واضحة بين حجم الإمكانيات الاقتصادية المتاحة ومستوى التنمية المحقق، وهو ما ينعكس في محدودية النمو الاقتصادي، وضعف البنى التحتية، وتفاوت التنمية بين المجالات. وانطلاقاً من هذا الوضع، تبرز الإشكالية الرئيسية للدراسة في السؤال الآتي: "إلى أي مدى تساهم المقومات الاقتصادية في موريتانيا في تحقيق التنمية، ولماذا لا تنعكس هذه

المقومات بشكل فعال على تحسين المؤشرات التنموية"؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أبرزها:

- ✍ ما هي أهم المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها موريتانيا؟
- ✍ كيف يتم استغلال هذه المقومات داخل الاقتصاد الوطني؟
- ✍ ما طبيعة العلاقة بين توزيع هذه المقومات ومستوى التنمية المحلية؟
- ✍ ما هي العوامل التي تحد من تحويل هذه المقومات إلى تنمية حقيقية ومستدامة؟

2. فرضيات الدراسة:

- تنطلق هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى اختبار العلاقة بين المقومات الاقتصادية ومستوى التنمية في موريتانيا، ويمكن صياغتها على النحو الآتي:
- توجد في موريتانيا مقومات اقتصادية متنوعة، إلا أن ضعف استغلالها يحد من قدرتها على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية فعالة.
 - يؤدي التفاوت في توزيع المقومات الاقتصادية والبنى التحتية إلى اختلالات محلية تنعكس سلبا على العدالة التنموية بين مختلف مناطق البلاد.
 - ترتبط محدودية الأثر التنموي للمقومات الاقتصادية بعوامل بنيوية ومؤسسية، من أبرزها ضعف الحكامة الاقتصادية وقصور السياسات التنموية.

3. مناهج وأدوات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأنسب لتحليل العلاقة بين المقومات الاقتصادية والتنمية في موريتانيا. ويقوم هذا المنهج على وصف المقومات الاقتصادية المتاحة ورصد خصائصها المكانية، مع تحليل دورها في توجيه الأنشطة الاقتصادية وتفسير انعكاساتها على مستويات التنمية المحلية والاجتماعية داخل المجال الموريتاني. كما يسمح هذا المنهج بتفسير التباينات التنموية والمجالية في ضوء اختلاف توزيع هذه المقومات ومستويات استغلالها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من المصادر والوثائق المتنوعة، شملت التقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن المؤسسات الوطنية والدولية ذات الصلة



بالاقتصاد والتنمية، إضافة إلى المراجع العلمية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع المقومات الاقتصادية والتنمية في موريتانيا.

كما استعانت الدراسة بعدد من الأدوات التقنية في معالجة البيانات وتحليلها وعرضها، حيث تم استخدام برنامجي (Word) و (Excel) في إعداد الجداول وتنظيم المعطيات الإحصائية، إلى جانب توظيف بعض أدوات التحليل المكاني وإعداد الخرائط الجغرافية عند الحاجة لإبراز التوزيع المجالي للمقومات الاقتصادية وعلاقته بالأنشطة التنموية.

4. أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المقومات الاقتصادية في موريتانيا واستكشاف انعكاساتها على التنمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

- ▲ تحديد أبرز المقومات الاقتصادية التي تتوفر عليها موريتانيا وتصنيفها حسب طبيعتها.
- ▲ دراسة العلاقة بين المقومات الاقتصادية ومستوى التنمية المحلية والاجتماعية.
- ▲ إبراز التحديات التي تعيق تحويل هذه المقومات إلى تنمية مستدامة.
- ▲ إبراز محدودية مستوى التنمية وعدم انسجامه مع ما تزخر به البلاد من موارد اقتصادية متنوعة.

وأما أهميتها، فتكتسي هذه الدراسة أهمية علمية ومجالية، حيث تتمثل أهميتها العلمية في مساهمتها في فهم العلاقة بين الاقتصاد والتنمية من منظور جغرافي تحليلي، وإثراء الأدبيات المتعلقة بالمقومات الاقتصادية في السياق الموريتاني. أما الأهمية التطبيقية، فتتمثل في إبراز مكان من الضعف في استغلال الموارد الاقتصادية، وهو ما يمكن أن يفيد صناع القرار في تحسين السياسات التنموية وتعزيز فعالية الاستثمار في الموارد المتاحة، بما يساهم في تقليص الفجوة التنموية وتحقيق تنمية أكثر توازنا.

5. مجال الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الواقعة في شمال غرب القارة الإفريقية بين دائرتي عرض (15° و 27°) شمالا، وخطي طول (5° و 17°) غربا. وتتميز بموقع جغرافي استراتيجي يربط بين المجال المغاربي وإفريقيا جنوب الصحراء، كما تطل غربا على المحيط الأطلسي، مما أكسبها تنوعا في الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية.

يحد موريتانيا من الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشمال الغربي المملكة المغربية، ومن الشرق والجنوب جمهورية مالي، ومن الجنوب الغربي جمهورية السنغال، بينما يمتد المحيط الأطلسي على طول واجهتها الغربية. وتبلغ مساحة البلاد نحو 1,030,700 كلم²، مما يجعلها من أكبر الدول العربية والإفريقية من حيث المساحة. ومن الناحية الإدارية، تنقسم إلى خمس عشرة ولاية تتباين فيما بينها من حيث الخصائص الطبيعية والاقتصادية والديموغرافية (الخريطة: 1).

الخريطة (1): توطين مجال الدراسة



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (ANSADE)

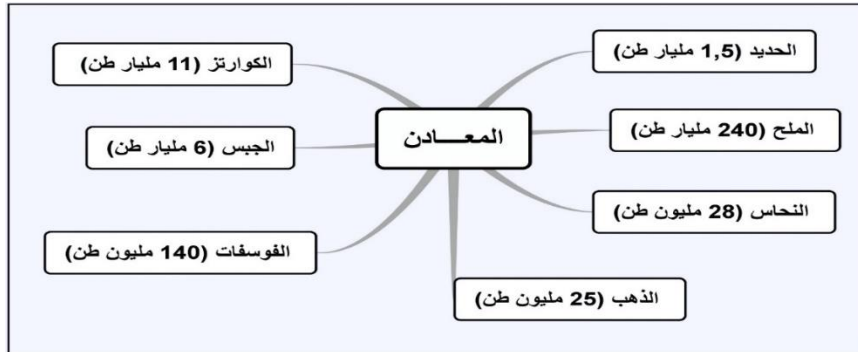
I. تشخيص الموارد الطبيعية والمقومات الاقتصادية في موريتانيا

تتمتع موريتانيا بتنوع ملحوظ في مواردها الطبيعية ومقوماتها الاقتصادية، حيث تزخر بثروات معدنية مهمة، وموارد بحرية غنية، ومجالات رعوية وزراعية واسعة، فضلا عن إمكانات واعدة في مجال الطاقات المتجددة والسياحة.

1 - المعادن

تزخر البلاد بثروات معدنية مهمة ومتنوعة تشكل ركيزة أساسية للنشاط الاقتصادي، وتشمل هذه الموارد المعدنية (الحديد والذهب والنحاس)، إضافة إلى معادن أخرى. وبذلك تتميز موريتانيا بموارد جيولوجية غنية ومتنوعة، حيث تضم مناطق مختلفة مثل ظهر أركيبات في شمال البلاد، وسلسلة جبال الموريتانييد في الوسط الغربي، وحوض تاودني شرق البلاد، والتي تحتوي على احتياطات كبيرة من الذهب والحديد والنحاس، إلى جانب معادن أخرى مثل الزنك واليورانيوم والفوسفات والجبس والرمل والملح والكوارتز والكروم والمنغنيز والرصاص. وقد تم حتى الآن اكتشاف أكثر من 900 مؤشر معدني (وزارة المعادن والطاقة، 2014، صفحة 23)، إلا أن استغلال هذه الموارد يتركز أساسا على الحديد والذهب والنحاس والجبس، بينما تبقى بقية المعادن غير مستغلة أو في مرحلة الدراسة الأولية. في هذا السياق يوضح (المخطط: 1) حجم الاحتياطات المعدنية التي تزخر بها موريتانيا، خاصة في المناطق الشمالية، رغم أن جزءاً منها لا يزال غير مستغل بفعل جملة من التحديات والعوائق.

المخطط (1): احتياطات أهم المعادن في موريتانيا



المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج الخرائط الذهنية (Mindomo)، اعتماداً على معطيات وزارة المعادن والصناعة

2 - المعادن المستغلة

يشمل الاستغلال الحالي في موريتانيا عدة معادن رئيسية، فالحديد يتركز في مناجم منطقة ازويرات، وتقوم الشركة الوطنية للصناعة والمعادن اسنيم بإدارته، أما الذهب فقد تم اكتشافه في منجم تازيازات بولاية انشيري على بعد نحو 350 كلم شمال العاصمة نواكشوط، وتستغله شركة كينروس تازيازات الكندية، بالإضافة إلى ذلك تدير شركة (MCM) الكندية منجم كلب أم قرين في أكجوجت، وهو مخصص لاستخراج النحاس، أما معدن الجبس فيتم

استغلاله حاليا على مستوى سبخة اندغمشة بشمال البلاد من طرف الشركة العربية للصناعات المعدنية ساميا، وتقدر طاقتها الإنتاجية السنوية بحوالي 20 ألف طن، ويتم توجيه جزء كبير من هذا الإنتاج لتحويله إلى الجص بينما يخصص الجزء المتبقي لتموين مصانع الإسمنت. يوضح (الجدول: 1) كمية إنتاج معادن الحديد والذهب والنحاس في موريتانيا خلال سنة 2024.

الجدول (1): كمية إنتاج معادن الحديد والذهب والنحاس في موريتانيا خلال سنة 2024

المعادن	الحديد	الذهب	النحاس
الإنتاج	14,307 مليون طن	13,7 طن	18,218 ألف طن

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مصادر متعددة (تقرير شركة "اسنيم"، 2024، وتقرير شركة "تازيازت"، 2024، و(تقرير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، 2025).

2 - الثروة السمكية

تتمتع المصايد الموريتانية بثروة سمكية هائلة، ما يسمح باستغلالها بشكل يغطي احتياجات السوق المحلي، إضافة إلى تصديرها للأسواق الأوروبية والآسيوية أيضا.

2-1 - المخزون السمكي

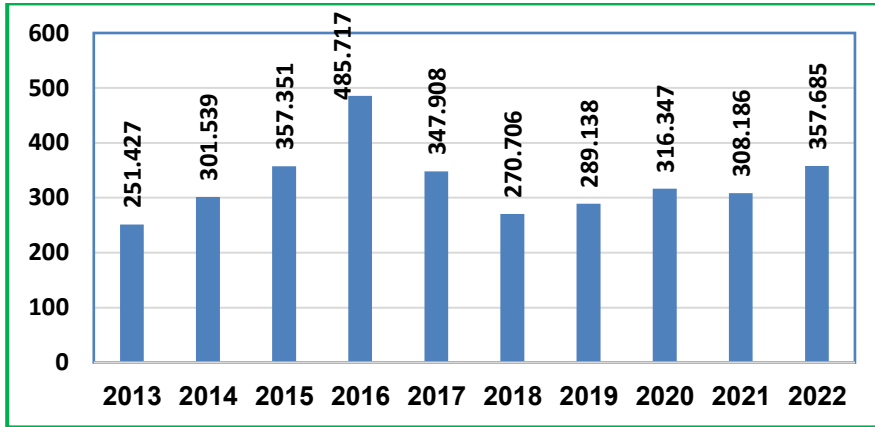
تتمتع موريتانيا بساحل طويل يمتد على نحو 800 كيلومتر، ويختر بموارد بحرية غنية، مما يوفر لها مخزون سمكي وفير ومتجدد. ويشمل هذا المخزون انواع متعددة من الاسماك، من بينها السردين والتونة والجمبري، والتي تتوزع بين المصايد البحرية والنهرية. وتعد اسماك التونة والجمبري من بين الاعلى قيمة نظرا لمحتواها الغذائي المرتفع والطلب المتزايد عليها في الاسواق الدولية، في حين تنتشر اسماك (السردين والماكريل) في الاسواق المحلية بسبب وفرتها وانخفاض اسعارها مقارنة بالأنواع الأخرى (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، 2019، صفحة 40). وبوجه عام، يمثل هذا المخزون ركيزة أساسية لنشاط الصيد البحري، اذ يساهم في تعزيز الانتاج الغذائي المحلي، فضلا عن دعم الصادرات نحو الاسواق الاقليمية والعالمية.

2-2 - نشاط الصيد البحري وإنتاجه

- **الصيد التقليدي:** يمثل قطاع الصيد التقليدي ركيزة اساسية للاقتصاد البحري الموريتاني، اذ يساهم في الامن الغذائي وتلبية حاجات السوق المحلية، ويعتمد على وسائل بسيطة تتيح انخراط عدد كبير من الصيادين على طول الساحل من المحيط الاطلسي شمالا الى

نهر السنغال جنوبا. وقد تطور هذا النشاط من مصدر معيشي محدود إلى قطاع اقتصادي حيوي يوفر فرص عمل واسعة ويسهم في تلبية الطلب المحلي والدولي، مع تركيز نشاطه في أربع مناطق رئيسية تعد نواكشوط ونواذيبو من أبرزها من حيث الإنتاج (أحمد، 2019، صفحة 99). كما شهد الانتاج نموا ملحوظا، حيث ارتفع من 251 ألف طن سنة 2013 إلى 485 ألف طن سنة 2016، قبل أن يعرف تذبذب في السنوات اللاحقة (الشكل: 1).

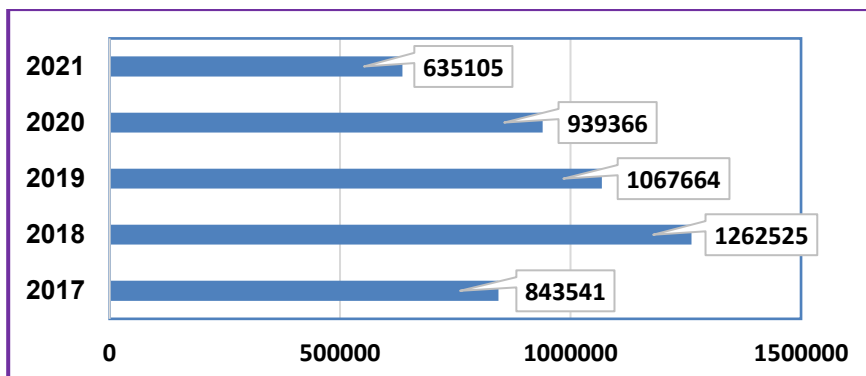
الشكل (1): إنتاج الصيد التقليدي في موريتانيا خلال فترة 2013 - 2022 (بألف طن)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات التقرير السنوي لإحصائيات الصيد في موريتانيا وزارة الصيد والاقتصاد البحري، المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، سنة 2022، ص: 12.

- الصيد الصناعي (الحديث): يشكل الصيد الصناعي قطاعا اقتصاديا حيويا يعتمد على سفن ومعدات متطورة لاستغلال المخزون السمكي بهدف التصدير، خاصة نحو الاسواق الأوروبية والآسيوية. وقد شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا منذ سبعينيات القرن الماضي، حيث انتقل من هيمنة الاساطيل الاجنبية على المصايد الوطنية الى قطاع منظم يخضع لسياسات تنموية تهدف الى تطويره، من خلال بناء اسطول وطني، وإنشاء مصانع للتخزين والتبريد على اليابسة، وتأسيس مؤسسات للبحث والتكوين. ويعد الصيد الصناعي من اهم مصادر العملة الصعبة وخلق فرص العمل، ويتركز نشاطه اساسا في مدينة نواذيبو شمال البلاد. وقد عرف انتاجه تقلبات خلال السنوات الاخيرة، حيث بلغ 1.262 مليون طن سنة 2018 ثم تراجع الى 635 ألف طن سنة 2021 (الشكل: 2).

الشكل (2): تطور كميات إنتاج الصيد الصناعي خلال فترة 2017 - 2021 (بالطن)



المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معطيات المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد، وزارة الصيد والاقتصاد البحري، سنة 2021.

3 - الزراعة والثروة الحيوانية

تعد المنطقة الجنوبية ومنطقة ضفة نهر السنغال من أهم المناطق الزراعية في موريتانيا، مما يجعلها موارد طبيعية زراعية يمكن استغلالها بما يضمن تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويضاف إلى ذلك المراعي الطبيعية التي تكتسي أهمية كبيرة في تنمية الثروة الحيوانية.

3 - 1 - موارد التربة والأنشطة الزراعية

- **موارد التربة:** تعد من أهم الموارد الطبيعية في البلاد، إذ تشكل الأساس الذي يقوم عليه النشاط الزراعي بمختلف أنواعه. وتتنوع أنواع التربة في البلاد تبعا للظروف الطبيعية والمناخية والخصائص البنيوية، حيث تنتشر التربة الرملية في المناطق الشمالية الصحراوية، في حين توجد التربة الخصبة في المناطق الجنوبية القريبة من الأودية وعلى ضفاف نهر السنغال، مما يوفر إمكانيات مهمة لممارسة الزراعة المروية والموسمية. وتبرز أهمية موارد التربة في دعم الإنتاج الزراعي والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، رغم ما تواجهه البلاد من تحديات بيئية مثل الجفاف والتصحر.

- **الأراضي الصالحة للزراعة:** حسب معطيات الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات (2021)، تتمتع موريتانيا بإمكانات زراعية محدودة نسبيا بفعل الظروف المناخية الجافة، رغم توفر حوالي 500 ألف هكتار صالحة للزراعة يتركز معظمها في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية خصوصا على ضفاف نهر السنغال. ورغم هذه الإمكانيات لا تزال نسبة الاستغلال ضعيفة، حيث تقدر المساحات المزروعة مطريا بحوالي 250 ألف هكتار من أصل 513 ألف هكتار



صالحة للزراعة، مما يجعلها النمط الزراعي الأكثر انتشارا، تليها زراعة وادي نهر السنغال بمساحة تقارب 135 ألف هكتار، بينما تبقى الزراعة في المنطقة البحرية محدودة جدا ولا تتجاوز 12 ألف هكتار. وفيما يتعلق بالزراعة المروية فقد تم استغلال نحو 70 ألف هكتار فقط من أصل 180 ألف هكتار قابلة للتهيئة، وهو ما يعكس محدودية استثمار الموارد الزراعية المتاحة.

الجدول (2): إمكانيات البلاد من الأراضي الصالحة للزراعة

المنطقة	المساحة بـ (الهكتار)
وادي نهر السنغال	135.000
المنطقة البحرية	12.000
الزراعة الفيضة وخلف السدود	100.000
الزراعة الواحات والزراعة تحت النخيل	16.000
الزراعة المطرية	250.000
مجموع الأراضي الصالحة للزراعة	513.000

المصدر: معطيات الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات، معطيات 2021.

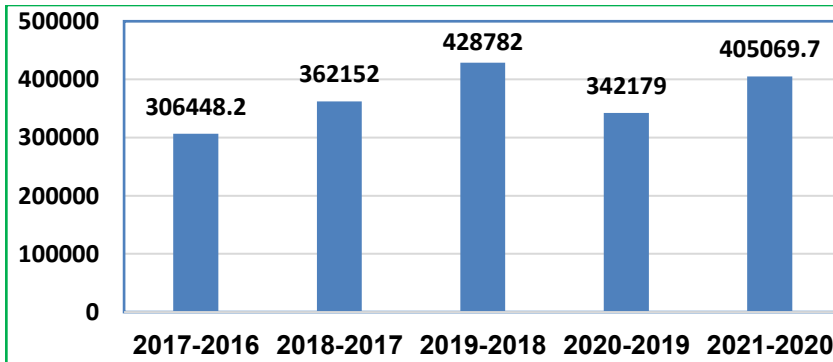
- **أنماط الزراعة:** تتركز أهم المناطق الزراعية في البلاد، بمنطقة ضفة نهر السنغال، بسبب خصوبة التربة ووفرة المياه، إضافة لذلك هناك أيضا موارد مائية سطحية مهمة يمكن استغلالها زراعيًا، مثل بحيرات اركيز، ألاك، كنكوصة، مال، وتامورت انعاج (وزارة التنمية الريفية، 2007، صفحة 21). وبشكل عام يمكن تقسيم الزراعة في موريتانيا إلى نوعين أساسيين، هما:

- **الزراعة التقليدية:** هي نشاط تقليدي يمارسه السكان بهدف توفير المعيشة، ويعتمد على وسائل وتقنيات بسيطة، كما يتميز بإنتاج محدود موجه أساسًا للاستهلاك المحلي. ويشمل هذا النشاط عدة أنواع تختلف حسب توفر المياه وخصائص البيئة، مثل الزراعة المطرية والزراعة المروية وزراعة الواحات وزراعة الحبوب التقليدية.

- **الزراعة الحديثة:** تعتمد على آليات حديثة مثل الجرارات وأنظمة الري بالتنقيط والبذور المحسنة، وتهدف إلى رفع الإنتاج وتوفير فائض موجه للتسويق. وغالبا ما تكون ممولة من طرف الحكومة أو جهات استثمارية خاصة، وتشمل عدة أنواع، من أبرزها زراعة الأرز والذرة والذرة الرفيعة والخضروات، وتعد مزرعة أمبورية في روصو نموذجا لها (الوكالة الموريتانية

لترقية الاستثمارات، 2021، صفحة 28). أما بالنسبة إلى كمية الإنتاج الزراعي الخام، فقد شهدت تذبذبا خلال الفترات الأخيرة، حيث ارتفع الإنتاج الكلي للمحاصيل من 306448,2 طن خلال الموسم الزراعي 2016. 2017 إلى 362152 طن في موسم 2017. 2018، ثم واصل الارتفاع في الموسم الموالي بزيادة قدرها 66630 طنا، قبل أن يتراجع خلال موسم 2019. 2020 إلى 342179 طنا، ثم عاد إلى الارتفاع في موسم 2020. 2021 ليصل إلى 405069,7 طنا. ويعكس هذا التطور وجود تقلبات في الإنتاج الزراعي خلال هذه الفترة، مع استمرار محدودية قدرة الإنتاج المحلي على تلبية مجمل الطلب الغذائي، وهو ما يفسر اعتماد موريتانيا على واردات غذائية مهمة، ولا سيما الحبوب والقمح والزيتون النباتية. ويعد الأرز من أبرز المحاصيل التي حققت فيها البلاد تقدما نحو تغطية الاستهلاك المحلي، في حين يظل الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير محدودا مقارنة بالإنتاج المخصص للسوق الوطنية، ولا سيما بالنسبة إلى المحاصيل الغذائية الأساسية. (الشكل: 3).

الشكل (3): الإنتاج الإجمالي للزراعة خلال المواسم الزراعية، في فترة: 2016 - 2021 بالطن



المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات إدارة الإحصاء الزراعي، بوزارة الزراعة والسيادة الغذائية، سنة 2021

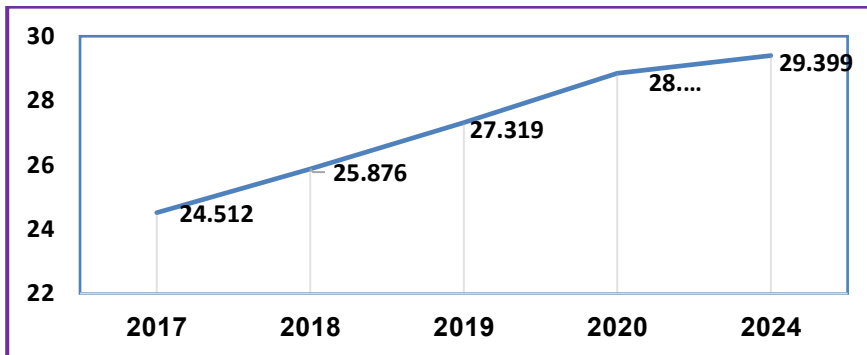
3 - 2 - الثروة الحيوانية

- **المراعي الطبيعية:** تعد الموارد الرعوية من الموارد الطبيعية المهمة في موريتانيا، نظرا لما تتميز به البلاد من مساحات واسعة من المراعي الطبيعية التي تشكل أساس النشاط الرعوي، والذي يعد أحد الركائز التقليدية للاقتصاد الوطني ومصدرا مهما لسبل عيش السكان في المناطق الريفية. وتوفر هذه المراعي قاعدة غذائية طبيعية للثروة الحيوانية، بما يسهم في دعم نشاط تربية الماشية وتوفير اللحوم والألبان، فضلا عن مساهمته في توفير فرص العمل والدخل للسكان.

ويستفيد مربو الماشية من هذه المراعي في تربية قطعانهم، مما يجعلها مركزا أساسيا لتنمية الثروة الحيوانية. وتنوع المراعي في موريتانيا تبعا لاختلاف الظروف المناخية والبيئية، حيث تنتشر بصورة أكبر في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، التي تتميز بتساقطات مطرية موسمية تساعد على نمو الغطاء النباتي العشبي، مما يوفر بيئة ملائمة لتربية مختلف أنواع الماشية (وزارة البيئة والتنمية المستدامة، 2020، صفحة 22).

- الثروة الحيوانية: تعتبر الثروة الحيوانية أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المحلي للبلاد حيث تسهم في توفير الغذاء للسكان في مختلف أنحاء البلاد وتحسين دخلهم أيضا وتتميز هذه الثروة بتنوع القطعان من الإبل والبقر والغنم وحسب إحصاء الثروة الحيوانية سنة 2024 فإن العدد الإجمالي لها يصل إلى قرابة 32 مليون رأس وتمثل الإبل والبقر والأغنام النسبة الأكبر منها حيث بلغت سنة 2024 حوالي 29 مليون رأس وقد شهدت هذه القطعان تزايدا ملحوظا خلال السنوات القليلة الأخيرة كما يبين (الشكل: 4).

الشكل (4): تطور عدد الثروة الحيوانية (الإبل والبقر والأغنام) في فترة 2017 - 2024، بمليون رأس



المصدر: إعداد الباحث، اعتمادا على معطيات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (LANSAD)، 2024

أما تصنيف الثروة الحيوانية المكونة من أنواع مختلفة فيبينها (الجدول: 3) الذي يعرض تصنيفها وأعدادها حسب الإحصاء الأخير 2024.

الجدول (3): تصنيف الثروة الحيوانية وأعدادها، خلال سنة 2024

الصفة	الأبقار	الإبل	الضأن	الماعز	الحمير	الخيل	الدواجن
العدد	6,147,368	2,001,277	13,915,459	7,275,809	562,996	113,727	2,889,997

المصدر: وزارة التنمية الحيوانية، نتائج إحصاء الثروة الحيوانية سنة 2024

4- الموارد المائية

تعد الموارد المائية في موريتانيا محدودة نسبيا، وتتنوع بين نوعين رئيسيين هما المياه السطحية والمياه الجوفية.

4- 1- المياه السطحية

تعتبر المياه السطحية في موريتانيا موردا مائيا محدودا وغير منتظم، وتنقسم إلى نوعين رئيسيين، هما المجاري المائية الدائمة والمجاري الموسمية. تعد المجاري الدائمة ممثلة أساسا في نهر السنغال، وهو أهم مصدر للمياه السطحية في البلاد، ويشكل شريانا حيويا للزراعة والشرب والنشاط الاقتصادي في المناطق الجنوبية. أما المجاري المائية الموسمية، فتتمثل في شبكة من الأودية والبرك والمستنقعات التي تنشط خلال موسم الأمطار لفترات محدودة، وتستخدم غالبا في الأنشطة الزراعية كالري التقليدي وفي كذلك في الأنشطة الرعوية كسقي الماشية (محفوظ، 2015، صفحة 46).

4- 2- المياه الجوفية

تعد المياه الجوفية من أهم مصادر المياه في موريتانيا، نظرا لمحدودية الموارد السطحية وعدم انتظام توفرها مكانيا وزمنيا. وتتميز البلاد بوجود عدد من الخزانات والأحواض الجوفية المهمة، التي تمثل موردا أساسيا لتوفير المياه للسكان ودعم الأنشطة الزراعية والرعوية وغيرها من الاستخدامات الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن موارد المياه الجوفية المتجددة في موريتانيا تبلغ نحو 3,0 كم³ سنويا، أي ما يعادل حوالي 300 مليون م³، في حين يقدر حجم الاستخراج السنوي بنحو 0,76 كم³، أي حوالي 760 مليون م³، وهو ما يعكس ارتفاع الضغط على الموارد الجوفية مقارنة بمعدل تجددتها الطبيعي (بادي، 2007، صفحة 54).

وتتنوع الموارد الجوفية في موريتانيا ضمن عدد من الأحواض والخزانات، من أبرزها الخزانات الجوفية قليلة العمق، وحوض تاودني، وخزانات الدروع وسلسلة الموريتانيد، والحوض الموريتاني. السنغالي، إضافة إلى خزانات محلية أخرى. كما ترتبط بعض هذه الموارد بأحواض مائية عابرة للحدود، الأمر الذي يجعل إدارتها وحمايتها تتطلب تعاونا إقليميا بين الدول المعنية.



5 - الطاقات المتجددة

تتوفر موريتانيا على إمكانات مهمة في مجال الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية والريحية والكهرومائية، بفضل موقعها الجغرافي ووفرة الإشعاع الشمسي وقوة الرياح، فضلا عن استفادتها من الموارد المائية لنهر السنغال والمنشآت الكهرومائية المشتركة. وتتمتع البلاد بمعدلات مرتفعة من الإشعاع الشمسي على مدار السنة، مع عدد كبير من ساعات السطوع، مما يجعل الطاقة الشمسية من أهم الموارد الواعدة لإنتاج الكهرباء. كما تتميز المناطق الساحلية بظروف رياحية ملائمة، وهو ما أتاح تطوير مشاريع لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح.

أما الطاقة الكهرومائية، فتستفيد موريتانيا من المنشآت المرتبطة بنهر السنغال، ولا سيما منظومة المنشآت المائية المشتركة، التي توفر جزءا مهما من احتياجات البلاد من الكهرباء. ويصل إجمالي إنتاج الكهرباء في موريتانيا بلغ نحو 1,666 جيجاوات / ساعة سنة 2024، أسهمت مصادر الطاقة المتجددة بنحو 44% منه، موزعة بين 27% للطاقة الكهرومائية، و13% لطاقة الرياح، و4% للطاقة الشمسية. وبذلك يقدر إنتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بنحو 450 جيجاوات / ساعة، بينما أسهمت طاقة الرياح بنحو 217 جيجاوات / ساعة والطاقة الشمسية بنحو 67 جيجاوات / ساعة (الدولي البنك، 2024).

وتبرز هذه المعطيات تنامي أهمية الطاقات المتجددة في مزيج الكهرباء الوطني، إذ أصبحت توفر قرابة نصف الإنتاج الكهربائي، وهو ما يعزز فرص موريتانيا في تنويع مصادر الطاقة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. كما تستهدف البلاد رفع حصة الطاقات المتجددة في إمدادات الكهرباء إلى 70% بحلول سنة 2030، بما ينسجم مع توجهاتها نحو الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة (الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات، 2021، صفحة 34).

II. انعكاسات المقومات الاقتصادية على التنمية في موريتانيا

لا تقتصر أهمية المقومات الاقتصادية على ما توفره من موارد وإمكانات إنتاجية، وإنما تمتد إلى قدرتها على إحداث تحولات تنموية شاملة تنعكس على النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمجالية. وانطلاقا من ذلك، سنتناول أبرز انعكاسات المقومات الاقتصادية في موريتانيا على مسار التنمية مع الوقوف على أهم المكاسب المحققة، وإبراز التحديات التي لا تزال تحد من تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

1. انعكاس المقومات الاقتصادية على النمو الاقتصادي

أسهمت المقومات الاقتصادية التي تمتلكها موريتانيا في دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتعزيز الصادرات وتنمية الإيرادات العامة وجذب الاستثمارات، بما يعكس أهمية هذه المقومات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

1.1. الناتج المحلي الإجمالي

يعكس الناتج المحلي الإجمالي حجم النشاط الاقتصادي في موريتانيا، وقد استفاد من استغلال المقومات الاقتصادية وخاصة التعدين والصيد، مما ساهم في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي خلال السنوات الأخيرة.

وفق بيانات البنك الدولي، بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 10,7 مليار دولار سنة 2023 وارتفع إلى نحو 10,9 مليار دولار سنة 2024، مع معدل نمو في حدود 6% تقريبا. لتوضيح ذلك، يبين الجدول (4) منحى تصاعديا للناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس أثر المقومات الاقتصادية في دعم النمو رغم محدودية التنوع الاقتصادي.

الجدول (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي في موريتانيا

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل النمو (%)
2022	9,6	6,8
2023	10,7	6,3
2024	10,9	6,4

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2024

1.2. الصادرات

تعد الصادرات من أهم القنوات التي تعكس انعكاس المقومات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في موريتانيا، حيث تعتمد بشكل أساسي على تصدير الحديد الخام والذهب والمنتجات السمكية، وهي قطاعات ترتبط مباشرة بالثروات المعدنية والبحرية التي تزخر بها البلاد. ويجعل هذا التركيب الهيكلي للصادرات الاقتصاد الموريتاني مرتبطاً بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. تتراوح قيمة الصادرات الموريتانية بين 3 إلى 4 مليارات دولار سنويا خلال السنوات الأخيرة، مع هيمنة واضحة لقطاع التعدين الذي يمثل النسبة الأكبر،



يليه قطاع الصيد البحري، في حين تبقى مساهمة المنتجات الزراعية والصناعية محدودة جدا، كما يبين الجدول (5).

الجدول (5): تطور الصادرات الموريتانية، خلال فترة 2022 . 2024، ب (مليار دولار)

السنة	الحديد	الذهب	الأسماك	أخرى
2022	1.278	1.567	0.799	0.161
2023	1.400	1.440	0.623	0.228
2024	1.168	1.668	0.736	0.253

المصدر: بيانات البنك الدولي والبنك المركزي الموريتاني، 2024

تظهر الصادرات استقرارا نسبيا مع هيمنة قطاعي التعدين والصيد، مما يعكس ارتباط الاقتصاد الموريتاني بالمقومات الطبيعية دون تنويع كبير في قاعدة التصدير.

1. 3. الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة أحد أهم المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي للدولة، إذ تعتمد عليها الحكومة في تمويل النفقات العمومية وتنفيذ البرامج التنموية وتوفير الخدمات الأساسية. وتتأثر مستويات الإيرادات العامة بدرجة النشاط الاقتصادي، وحجم الإنتاج الوطني، وكفاءة النظام الضريبي، إضافة إلى مساهمة القطاعات الإنتاجية، ولاسيما القطاعات الاستخراجية التي تشكل مصدرا رئيسيا للإيرادات في موريتانيا.

وقد شهدت الإيرادات العامة في موريتانيا خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، مدفوعة بتحسين عائدات صادرات الحديد والذهب والنحاس والأسماك، إلى جانب الإصلاحات التي استهدفت تعزيز تعبئة الموارد الداخلية وتحسين الإدارة الضريبية والجمركية. ومع ذلك، ظلت هذه الإيرادات عرضة للتذبذب نتيجة تأثرها بتقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية وتحقيق التوازن المالي.

1. 4. الاستثمار

يعد الاستثمار أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، إذ يساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية، ورفع الإنتاجية، وخلق فرص العمل، وتعزيز استغلال الموارد الطبيعية. وفي موريتانيا، ارتبطت وتيرة الاستثمار خلال السنوات الأخيرة بتطوير قطاعات التعدين والطاقة والبنية

التحتية، إلى جانب تنفيذ إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية (خاصة مدينة نواذيبو ونواكشوط).

وتؤكد المؤشرات الاقتصادية تنامي أهمية الاستثمار في الاقتصاد الموريتاني؛ فقد بلغت تكوينات رأس المال الإجمالية نحو 43,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024، وهي من أعلى النسب على المستوى الإفريقي، بعد أن سجلت 44,5% سنة 2023 و 49,1% سنة 2022، مما يعكس استمرار مستويات مرتفعة من الاستثمار، رغم التراجع الطفيف المسجل في عام 2024. كما استقطبت موريتانيا استثمارات أجنبية مباشرة بلغت نحو 1,53 مليار دولار أمريكي سنة 2024، بزيادة تقارب 74% مقارنة بعام 2023، وهو ما يعكس تزايد اهتمام المستثمرين بالاقتصاد الموريتاني، خصوصًا في قطاعات التعدين والغاز والطاقة.

2. انعكاس المقومات الاقتصادية على التنمية

تعد المقومات الاقتصادية في موريتانيا، بما تشمله من موارد معدنية وبحرية وزراعية وحيوانية ومائية وطاقات متجددة، من أهم الأسس التي يقوم عليها النمو الاقتصادي والتحول التنموي في البلاد. إذ لا يقتصر دور هذه المقومات على تحقيق الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الصادرات فحسب، بل يمتد ليشمل إحداث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على مختلف أبعاد التنمية، مثل التشغيل، والحد من الفقر، وتحسين الخدمات الاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة. ويختلف هذا الأثر من قطاع لآخر بحسب حجم مساهمته في الاقتصاد الوطني ومدى اندماجه في الدورة الإنتاجية والتنموية.

2.1. التشغيل وسوق العمل

تؤدي المقومات الاقتصادية في موريتانيا دورا محوريا في امتصاص البطالة وتوسيع قاعدة التشغيل، حيث تعد القطاعات الأولية المصدر الرئيسي لفرص العمل في البلاد. فقد ساهم قطاع التعدين في تشغيل نحو 5% من القوى العاملة الوطنية (وزارة المعادن والطاقة، 2025، صفحة 19)، إلى جانب توفيره فرص عمل في مجالات مرتبطة بالاستخراج والنقل والخدمات. كما يشكل القطاع البحري أحد أهم مصادر التشغيل، إذ يوفر حوالي 66 ألف وظيفة مباشرة ونحو 300 ألف وظيفة غير مباشرة (مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية، 2025، صفحة 32)، خاصة في المناطق الساحلية.



أما القطاع الزراعي فيستوعب حوالي 21% من اليد العاملة النشطة، مما يجعله من أكبر القطاعات المشغلة في البلاد، في حين يعتمد أكثر من 60% من السكان بشكل مباشر أو غير مباشر على الثروة الحيوانية (FAO, 2020). كما تساهم الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، مثل الصناعات التحويلية والنقل والتسويق، في خلق فرص عمل إضافية تعزز من ديناميكية سوق العمل الوطني، رغم استمرار الطابع غير المنظم لجزء كبير من هذا التشغيل. كما يعد قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات المولدة لفرص العمل في موريتانيا، إذ يوفر آلاف الوظائف المباشرة وغير المباشرة في أنشطة الصيد والتفرغ والتصنيع والنقل والخدمات اللوجستية. وتشير المعطيات إلى أن القطاع يوفر أكثر من 60 ألف فرصة عمل، ويساهم بما يقارب 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي (وزارة الصيد والاقتصاد البحري، 2020)، كما يمثل أحد أهم مصادر العملة الصعبة من خلال استحوازه على نسبة كبيرة من الصادرات الوطنية، الأمر الذي يعزز دوره في دعم التشغيل وتحسين مستويات الدخل، خاصة في المدن الساحلية مثل نواذيبو ونواكشوط.

2.2. الحد من الفقر

تساهم المقومات الاقتصادية في الحد من الفقر عبر توفير مصادر دخل متنوعة، خصوصا في المناطق الريفية والداخلية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة والرعي. فالثروة الحيوانية تمثل مصدر دخل أساسي لأكثر من 60% من السكان (FAO, 2026)، بينما توفر الأنشطة الزراعية فرصا معيشية مهمة عبر الإنتاج والتسويق وتبادل السلع. كما أن عائدات القطاعات التصديرية، وخاصة التعدين الذي بلغت مساهمته حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 مع صادرات تجاوزت 4 مليارات دولار (الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات، 2023، صفحة 23)، إضافة إلى عائدات الصيد البحري، تستخدم في تمويل بعض البرامج الاجتماعية والبنى التحتية، مما ينعكس تدريجيا على تحسين مستويات الدخل. ومع ذلك، لا يزال أثر هذه الموارد في الحد من الفقر محدودا نسبيا بسبب التفاوت المجالي وضعف تنويع الاقتصاد.

2.3. التعليم والصحة

تسهم المقومات الاقتصادية بشكل غير مباشر في دعم قطاعي التعليم والصحة من خلال الإيرادات العمومية التي تُوجه لتمويل المرافق والخدمات الأساسية. إذ تعتمد الدولة على

عائدات الموارد الطبيعية، خاصة التعدين والصيد البحري، في تمويل الميزانية العامة التي تشمل بناء المدارس والمستشفيات وتوسيع الخدمات الصحية والتعليمية. كما أن تحسن الدخل الناتج عن الأنشطة الاقتصادية ينعكس على قدرة الأسر في الولوج إلى التعليم والخدمات الصحية، خصوصاً في المناطق التي تعرف نشاطاً اقتصادياً أكبر. غير أن هذا التأثير يظل متفاوتاً حيث تستفيد بعض المناطق الحضرية بشكل أكبر من الخدمات مقارنة بالمناطق الريفية، مما يعكس استمرار التحديات المرتبطة بالعدالة المجالية في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

4.2. تحسين مستوى المعيشة

يسهم تنوع المقومات الاقتصادية في تحسين مستوى المعيشة من خلال رفع الدخل وتوفير فرص العمل وتعزيز الأمن الغذائي. فالقطاع البحري والزراعي يساهمان في توفير الغذاء للسكان، بينما تدعم الموارد المعدنية والطاقات المتجددة تمويل مشاريع البنية التحتية وتوفير الكهرباء والخدمات الأساسية.

كما أن انتشار الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق، خاصة الساحلية والريفية، أدى إلى تحسين تدريجي في الظروف المعيشية للسكان، من خلال تنشيط الأسواق المحلية وتوسيع فرص الدخل. ومع ذلك، لا يزال مستوى المعيشة مرتبطاً بتفاوت الاستفادة من الموارد الاقتصادية، حيث تستمر الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة.

3. التباينات المجالية للتنمية في موريتانيا

تظهر التنمية في موريتانيا تفاوتاً مجالياً واضحاً بين مختلف المناطق، حيث تتميز بعدم التوازن في توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات والبنية التحتية. ويرتبط هذا الاختلال أساساً بتمركز الأنشطة الاقتصادية في بعض المراكز الحضرية (تحديداً نواكشوط ونواذيبو)، حيث تتركز معظم الاستثمارات الصناعية والخدمية والمينائية، مما يعمق الفجوة مع المناطق الداخلية ذات الطابع الريفي.

كما تعاني البلاد من اختلالات تنموية بين الولايات، إذ تسجل الولايات الساحلية مستويات أعلى من الدخل وفرص العمل والخدمات مقارنة بالولايات الداخلية التي ما تزال



تعاين من ضعف التجهيزات وقلة الاستثمارات. وينعكس هذا التفاوت على حركة السكان، حيث تؤدي هذه الفوارق إلى هجرة داخلية متزايدة نحو المدن الكبرى، ما ساهم في تسارع وتيرة التحضر وظهور توسع حضري غير متوازن.

ويرتبط هذا الوضع بشكل وثيق بالعلاقة بين توزيع الموارد الطبيعية والمجال السكاني، إذ تتركز أغلب الأنشطة الاقتصادية (الصيد، الموانئ، التعدين) في مناطق محددة، مما يفسر تركز السكان حول هذه المواقع. وفي المقابل، تبقى مناطق واسعة من البلاد ضعيفة الجذب السكاني بسبب محدودية الموارد وضعف البنية الاقتصادية، وهو ما يعزز استمرار التباينات المجالية للتنمية.

4. التحديات التي تحد من تحويل المقومات الاقتصادية إلى تنمية مستدامة

تواجه موريتانيا مجموعة من التحديات البنيوية والهيكلية التي تحد من قدرتها على تحويل ما تمتلكه من موارد ومقومات اقتصادية إلى تنمية مستدامة وشاملة. وتتمثل هذه التحديات في اختلالات اقتصادية وإنتاجية ومجالية ومناخية متداخلة، تؤثر بشكل مباشر على ديناميكية النمو وتحد من فعالية السياسات التنموية.

❖ **ضعف التصنيع:** يعد ضعف القاعدة الصناعية من أبرز العوائق أمام التنمية، إذ لا يزال القطاع الصناعي محدودا من حيث التنوع والإنتاجية. ويؤدي هذا الضعف إلى استمرار الطابع الاستخراجي للاقتصاد، ويقلل من القدرة على خلق قيمة مضافة وفرص عمل مستقرة.

❖ **الاعتماد على تصدير المواد الخام:** يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية مثل الحديد والذهب والأسماك دون تحويل محلي كاف. هذا النمط من الاندماج في الاقتصاد العالمي يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار الدولية، ويحد من استفادة الاقتصاد الوطني من موارده الطبيعية.

❖ **هشاشة البنية التحتية:** تعاني البلاد من ضعف في البنية التحتية الأساسية من طرق وموانئ وشبكات طاقة ومياه، مما يرفع كلفة الإنتاج والنقل ويضعف جاذبية الاستثمار، ويحد من التكامل بين المناطق الاقتصادية المختلفة.

❖ **آثار الجفاف والتغير المناخي:** تشكل التغيرات المناخية، وخاصة الجفاف، تهديدا مباشرا للقطاعات الريفية كالزراعة، مما يؤدي إلى تراجع الإنتاجية وزيادة الهشاشة الاجتماعية، ويعمق الفوارق بين المناطق.

✍ **ضعف التنويع الاقتصادي:** لا يزال الاقتصاد الموريتاني يعتمد على عدد محدود من القطاعات، مما يجعله أقل قدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية. ويؤدي ضعف التنويع إلى استمرار التبعية للقطاعات الاستخراجية وضعف الاستقرار التنموي على المدى الطويل.

خاتمة

في ضوء ما تم تناوله، يتضح أن الاقتصاد الموريتاني يمتلك مقومات متنوعة قادرة على دعم مسار التنمية، غير أن تحويل هذه المقومات إلى تنمية مستدامة ما يزال يواجه مجموعة من القيود البنيوية المرتبطة بضعف التصنيع، والاعتماد على تصدير المواد الخام، وهشاشة البنية التحتية، إضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية وضعف التنويع الاقتصادي. ويؤدي تفاعل هذه العوامل إلى استمرار الفجوة بين الإمكانيات المتاحة والنتائج التنموية المحققة.

الاستنتاجات

- توجد علاقة مباشرة بين قوة المقومات الاقتصادية ومستوى التنمية، غير أن هذه العلاقة لا تتحقق بشكل كامل في السياق الموريتاني بسبب الاختلالات الهيكلية.
- تؤدي التباينات المجالية وضعف البنية التحتية إلى تعميق الفوارق التنموية بين مختلف مناطق البلاد.
- تشكل العوامل المناخية ضغطاً إضافياً على القطاعات التقليدية، خاصة الزراعة والرعي، مما يزيد من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

المقترحات

- دعم التصنيع المحلي وتطوير سلاسل القيمة المضافة لتحويل المواد الخام إلى منتجات ذات قيمة اقتصادية أعلى.
- تشجيع التنويع الاقتصادي من خلال الاستثمار في قطاعات واعدة مثل الخدمات، والطاقة، والصناعات التحويلية.
- تحسين البنية التحتية الأساسية (الطرق، الموانئ، الطاقة) لتعزيز التكامل المجالي وخفض تكاليف الإنتاج.
- تعزيز سياسات التكيف مع التغير المناخي ودعم القطاعات الريفية الأكثر هشاشة.



○ تقليص الفوارق المجالية عبر سياسات تنموية أكثر عدالة تركز على الولايات الداخلية.

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

- ✎ الخليفة ولد بادي. (2007). استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة المجال الزراعي في موريتانيا. بحث لنيل شهادة الماجستير في علوم الأرض (تخصص التنمية الريفية). جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا. الجزائر.
- ✎ الدولي البنك. (2024). بيانات رقمية.
- ✎ الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات. (2021). تقرير سنوي للوكالة.
- ✎ الوكالة الموريتانية لترقية الاستثمارات. (2023). تقرير سنوي للوكالة.
- ✎ سيد أحمد ول أحمد. (2019). الأسماك السطحية الصغيرة وأثرها على التنمية في مدينة نواذيبو. أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة نواكشوط.
- ✎ مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. (2025). مهمة إنجاز التقرير السنوي لسنة 2024: التقرير النهائي.
- ✎ هدى بنت محفوظ. (2015). الزراعة المروية في موريتانيا (نموذج منطقة كرمسين). بحث لنيل شهادة الماستر جامعة نواكشوط.
- ✎ وزارة البيئة والتنمية المستدامة. (2020). نواكشوط. موريتانيا : الخطة الوطنية لمكافحة التصحر وحماية الموارد الطبيعية.
- ✎ وزارة التنمية الريفية. (2007). الحالة الراهنة للقطاع الزراعي والريفي في موريتانيا.
- ✎ وزارة الصيد والاقتصاد البحري. (2019). تقرير حول الثروة السمكية وإدارة المصايد في موريتانيا.
- ✎ وزارة الصيد والاقتصاد البحري. (2020). المرصد الاقتصادي والاجتماعي للصيد.
- ✎ وزارة المعادن والطاقة. (2014). تقرير عن المعادن في موريتانيا.
- ✎ وزارة المعادن والطاقة. (2025). القطاع المعدني في موريتانيا.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- ∄ FAO. (2020). Évaluation Genre de Pays des secteurs de l'agriculture et du développement rural en Mauritanie.
- ∄ FAO. (2026). Investissement dans le développement inclusif de l'élevage dans l'est de la Mauritanie.